الأحداث المغربية

تأسست عام 1998

٥٣٥٠٧٥٤٥٤٥ ٥٣٥٠٧٨٠٢

■ أسسها: محمد البريني ■ مدير النشر: المختار لغزيوي ■ العدد: 8642 ■ الثلاثاء 05 شوال 1447 الموافق لـ24 مارس 2026 ■ الثمن 5 دراهم

www.ahdath.info الأحداث المغربية alahdathalmaghrabia @ahdathinfooffcielle

الصيادلة غاضبون ويحتجون على مجلس المنافسة

تتويج للإنصاف.. المغرب مدافع قوي عن مصالحه

قبل مواجهتي مدريد.. أجواء حماسية في معسكر الأسود

الداخلية تحدث منصة الترشيحات ونقل القيد وتعزز اطلاع الناخبين على البيانات الشخصية

الانتخابات.. هيكلة إلكترونية

□ الرباط الأحداث المغربية

تواصل وزارة الداخلية، باعتبارها الجهة المشرفة على تنظيم الانتخابات، جهودها من أجل تيسير العملية الانتخابية على الناخبين، حيث صدر قرار جديد لعبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية، يتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة، يقضي بإعادة تنظيم الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة www.listeselectorales.ma، والذي يستند في سيره واستغلاله إلى نظام معلوماتي تشرف عليه المصالح المختصة بوزارة الداخلية.

وفي هذا الإطار، يعتمد الموقع الإلكتروني لتقديم طلبات القيد أو نقل القيد في اللوائح الانتخابية العامة وفق الكيفيات والشروط والآجال المحددة، كما يتيح لفائدة الناخبات والناخبين المقيدين الاطلاع، بصفة شخصية، على البيانات الخاصة بهم المضمنة في اللوائح أو في جداولها التعديلية بمناسبة كل مراجعة، مع إمكانية إدخال معلومات إضافية، بما في ذلك عنوان بريد إلكتروني أو رقم هاتف نقال.

كما يحدد القرار، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 7491، فترات فتح الموقع الإلكتروني، حيث يفتح لتقديم طلبات القيد أو نقل القيد من فاتح أبريل إلى 31 دجنبر من كل سنة، وخلال الفترة الممتدة ما بين 18 و24 يناير بمناسبة عملية المراجعة، وكذا كلما تعلق الأمر بمراجعة سابقة لانتخاب عام أو جزئي، إضافة إلى فتحه خلال الآجال المحددة للاطلاع طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وبخصوص شروط الاستفادة، فإنه يمكن لكل مواطنة أو مواطن، من داخل الوطن أو خارجه، غير مقيد في اللوائح الانتخابية العامة ومستوف للشروط القانونية، أن يتقدم بطلب القيد عبر الموقع الإلكتروني داخل الآجال المحددة، كما يمكن لكل مواطنة أو مواطن مقيد في اللوائح المذكورة، ويرغب في نقل قيده من لائحة جماعة إلى جماعة أخرى أو من مقاطعة إلى مقاطعة أخرى أو من دائرة انتخابية إلى دائرة انتخابية أخرى تابعة لنفس الجماعة أن يتقدم بطلب نقل القيد عبر الموقع ذاته داخل الأجل المحدد.

تجدر الإشارة إلى أن نشر العدد الأخير من الجريدة الرسمية تضمن مرسوم تحديد موعد الانتخابات التشريعية بعد المصادقة عليه. كما حدد فترة إيداع الترشيحات من يوم الاثنين 31 غشت 2026 إلى زوال يوم الأربعاء 9 شتنبر 2026، مشيرا إلى أن الحملة الانتخابية ستنطلق يوم الخميس 10 شتنبر وتنتهي يوم الثلاثاء 22 شتنبر.

من جهة أخرى تم التنصيص على إحداث منصة إلكترونية لايداع الترشيحات، حيث أصبح من اللازم على وكيل اللائحة أو المترشح فتح حساب في المنصة لتسجيل معطياته.

وبالنسبة للمنتمين للأحزاب السياسية، بات ضروريا وضع تزكية الحزب إلكترونيا في الخانة المخصصة لذلك، وذلك قبل المرور إلى المرحلة الورقية ووضع الملف لدى السلطة الإقليمية في الموعد المحدد.

الأحداث المغربية

في لحظة مفعمة بقيم الأصالة والتاريخ والمجد أدى أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس صلاة العيد. وبالقصر الملكي كان ولي العهد الأمير مولاي الحسن أول المهنئين عندما تقدم للسلام على جلالة الملك في صورة غنية بالقيم الأصيلة تناقلها ملايين المغاربة بحب واعتزاز كونها تعبر عن تمغربيت الحاضرة في وجدانهم ومعيشهم اليومي. صورة تؤكد التميز المغربي الفريد المطبوع بإمارة المؤمنين التي تحمي الثوابت الدينية وتشكل مفتاح الأمن الروحي والحفاظ على التوازن بين السياسة الدينية والدنيوية، والحماية من كل أشكال الغلو والتطرف والنزوع إلى التشدد.

مملكة الأصالة والمجد

الرأي العام كميدان للحروب الديبلوماسية المعاصرة

الحدود الرقمية.. رهان استراتيجي جديد

□ رحاب حنان

مع تطور التقنيات الحديثة، يبرز الذكاء الاصطناعي كلاعب جديد في المشهد، يحمل إمكانات كبيرة كما يحمل مخاطر متزايدة. فقد انتقل التزييف من مجرد فبركة أخبار كاذبة يسهل دحضها عبر بيان حقيقة فقط، إلى تزييف عميق يعتمد الذكاء الاصطناعي في فبركة فيديوهات لمسؤولين ولأحداث غير حقيقية بطريقة يصعب على المتلقي اكتشاف زيفها، إذ أصبحت الحدود بين الفيديوهات الحقيقية وتلك المصنوعة بالذكاء الاصطناعي غير واضحة، في سياق يتميز من جهة بفوضى المعلومات التي حلت محل ندرة المعلومات، وبهشاشة الحصانة الرقمية للأفراد.

وبدخول منصات السوشل ميديا على الخط، أصبحت «الخوارزميات» فاعلا في تشكيل قناعات رأي عام، قد يتم توجيهه عن بعد، وبهندسة دقيقة للوعي ليخدم مصلحة قوة إقليمية أو مالية أو اقتصادية أو عسكرية، وأحيانا حتى على النقيض من المصلحة الوطنية. وفي بعض الحالات قد تتسبب هذه الفوضى الرقمية في إشعال توترات إقليمية لم تكن منتظرة بحساب المصالح والأعراف، وقد تفاجئ حتى المنشغلين بالدراسات المستقبلية.

وقد استوعب المغرب، ضمن مقاربة استراتيجية، أن المعركة الدبلوماسية في أروقة الأمم المتحدة بنيويورك لا تنفصل عن معركة «الترند» في الفضاء الرقمي. وهي معركة تتخذ شكل «حرب صور» و«حرب روايات»، تسعى من خلالها أطراف معادية للوحدة الترابية إلى توظيف منصات التواصل الاجتماعي في ترويج معطيات مضللة وبروباغندا ممنهجة.

في ظل هذا الواقع، لا تكمن الإشكالية الأساسية في ندرة المعلومات، بل في طغيان الانفعال وسرعة التفاعل. فبينما تقوم الدبلوماسية الرسمية على التروي، وحسبان ميزان المكتسبات والمصالح الراهنة والاستراتيجية، وترك مساحات لفرص مستقبلية تمنع القطائع النهائية، فإن المنخرطين في الحروب السيبرانية من مؤثرين ومن صانعي المحتوى، قد يقعوا في فخ الانفعالية، وقد يسقطوا في ردود لم يعوا أن الهدف منها جرهم إلى التركيز على قضية ما، وإهمال أخرى قد يكون الترويج لها هو الأفضل للسياسة الخارجية للبلاد. فتحت ضغط مباشر لمؤشرات التفاعل السريع مثل «الإعجاب» و«المشاركة»، قد يتم إنتاج محتويات ذات طابع استعراضي على حساب القرارات الاستراتيجية التي لا يتأتى لأي كان فهمها واستيعابها، وبالتالي الاشتغال وفق أفقها.

مرضى السرطان.. محنة العلاج الإشعاعي

□ سميرة فرزاز

تعيش مصلحة الأنكولوجيا بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد بالدارالبيضاء على واقعة تأجيل المواعيد الخاصة بالعلاج الإشعاعي للمئات من مرضى السرطان بمختلف أنواعه بأكثر من شهر أو شهرين، حسب كل حالة، والسبب العطب الذي أصاب العديد من الأجهزة الخاصة بهذا العلاج الحيوي.

وحسب مصادر خاصة، فإن تلك الأجهزة تتطلب صيانة دورية ومنتظمة، إلا أن هذه الصيانة لا تتم بالطبع كون الأمر يتطلب مبلغا مهما وميزانية المصلحة لا تسمح بالقيام بذلك.

وتعتمد مصلحة الأنكولوجيا هذه الأيام «الكوبا» في العلاج الإشعاعي لأنها لا تتوفر إلا على جهاز واحد يتيم، حيث لا يتعدى العدد اليومي ثمانية مرضى وفي أحسن الأحوال عشرة في الوقت الذي كان يمكن أن يستفيد بين 40 و50 مريض سرطان في اليوم من هذا النوع من العلاج.

بعد إعادة هيكلة القطيع الوطني

عيد الأضحى سيقام في ظروف عادية

□ س. فرزاز

قطعت الحكومة الشك باليقين حول إقامة شعيرة عيد الأضحى لهذه السنة، حيث أعلن مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة، أن شعيرة نحر الأضحية ستقام خلال عيد الأضحى القادم.

وقال بايتاس إن عيد الأضحى سيكون في المغرب وفق الظروف العادية هذه السنة، وذلك بعد الإهابة الملكية السنة الماضية بشأن عدم ذبح الأضاحي بالنظر إلى الخصاص المهول الذي كان يعرفه القطيع الوطني.

وعبر الوزير، في ندوة صحفية عقب انعقاد المجلس الحكومي، عن تفاؤله بمرور هذه المناسبة المباركة بيسر وسلام، مقدما في هذا السياق الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل إعادة تكوين القطيع الوطني.

وأضاف بايتاس بأن الحكومة قامت بإجراءات كبيرة في هذا المجال، تتعلق بإعادة هيكلة القطيع الوطني، وعبات لذلك إمكانيات مالية، مشيرا إلى أن عملية الدعم في شطرها الأول مرت بسلاسة ونجاعة وفعالية والتي كان الهدف منها إعادة هيكلة القطاع الوطني، لافتا إلى أن الحكومة قامت بتنفيذ العديد من الإجراءات المصممة لدعم الفلاحين، والتي جاءت بتعليمات ملكية سامية من الملك محمد السادس.

وبخصوص الشطر الثاني من الدعم الموجه للفلاحين والكسابة، أفاد المسؤول أن الحكومة ستتواصل مع المواطنين حول هذا الموضوع في الأسابيع القليلة المقبلة.

يذكر أن وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات كانت قد أعلنت في يناير الماضي عن استكمال عملية ترقيم القطيع الوطني بتاريخ 31 دجنبر 2025، والتي همت ما مجموعه 32.3 مليون رأس.

وباستثناء السنة الماضية التي لم يتم فيها ذبح الأضاحي فإن عدد رؤوس الماشية الموجهة للذبح خلال عيد الأضحى يتراوح عادة ما بين 7 و8 ملايين رأس من الأغنام والماعز، أما هذه السنة فلم يتم الإعلان بعد عن هذا العدد.

الكوفي يحيي عاشوراء!

أين كانت صواريخ إيران أيام القصف اليومي على غزة؟ كانت في الصيانة، ولم يكن ممكنا إخراجها من مخابئها، تماما مثلما ظل السيف الفارسي على امتداده التاريخي في غمده نائما، ولم يستل نفسه يوما للدفاع عن العربان في أي معركة من معاركهم الخاسرة الكثيرة.

طيب، أين كانت صواريخ «حزب الله»، وبقية قنابل عاشوراء التي نراها الآن، لمدة عام ونصف بعد توقيع هدنة مع إسرائيل، تقول ميليشيا إيران في لبنان إنها لم تحترم من طرف الدولة العبرية؟

كانت هي الأخرى موجودة، لكن لا شيء كان يبرر إضاعتها بإطلاقها في الهواء الطلق، دفاعا عن لبنان وحرمة الدولة هناك.

بالمقابل، وبمجرد المساس بالمرشد الإيراني وقطع رأسه في أول غارة إسرائيلية/ أمريكية على طهران، تذكر الشيخ نعيم قاسم، زعيم «حزب الله»، الذي يسميه اللبنانيون «حزب اللات»، ضرورة إطلاق المنصات كلها رشقات تلي رشقات على إسرائيل، ثأرا لدم الخامنئي وبقية القيادات الحقيقية للحزب المندس داخل لبنان.

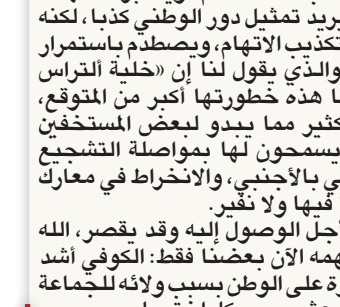

طيب، لنواصل الأسئلة المؤلمة، ولو أننا نعرف أن الإيلام بالجرح يمس الحي فقط، وبعض العربان موتى منذ القديم: لماذا يساند التيار الكوفي هنا في بلادنا، المغرب، إيران وعمائمها رغم أنها نظام معاد (أو لنقل باللغة الديبلوماسية غير صديق كثيرا) لوطننا ولمصالحه؟

لأن جزءا من «الألتراس» المحلي المغني للأجانب لا يمتلك أي شيء حقيقي يمكن أن يقدمه للمغاربة هنا.

لنوضح أكثر: هذا التيار الكوفي تيار لم يساند أي معركة من معارك المغاربة، على امتداد التاريخين القريب والبعيد.

هو دائما، كان مثل «حزب الله» في لبنان، يتلقى تمويله وتعليماته وأسباب وجوده وكل أوامر تحركاته من الأجنبي و«البراني». ومعارك المغاربة التي قد تبدو للعادي والعادية، مثلي ومثلك من المغاربة، مهمة وأساسية ومصيرية (من معركة وحدتنا الترابية حتى معركة تنمية ناسنا وبلادنا وحتى بقية البقية) هي بالنسبة للكوفي «معارك لا تستحق»، وكفى.

الكوفي، (ولاحظوا أننا لا نتحدث عن الكوفية معه، لأنه يعتبرها مجرد «إيشارب» للزينة، يجب أن يخفى عن الأنظار لأنه عورة منذ لحظة الوأد التي انقرضت، وحتى لحظة الإلقاء من جديد في التراب) لديه في الخارج معاركه وتعليماته ومشايخه ومقتوه ومراكز صبيب المال والقرار التي تحركه، وهو يأتمر بأوامرها هي وحدها، ولا ولاء لديه للوطن.

وطبعا، الكوفي لا يحب هذا الكلام، ويعتبره «اتهاما باطلا» دون وجه حق، ويريد تمثيل دور الوطني كذبا، لكنه لا يمتلك أي دليل عملي لتكذيب الاتهام، ويصطدم باستمرار بالواقع الذي لا يرتفع، والذي يقول لنا إن «خلية ألتراس الطوابرية» المندسة بيننا هذه خطورتها أكبر من المتوقع، ومفعول سمها أسوأ بكثير مما يبدو لبعض المستخفين بها وبدورها، والذين يسمحون لها بمواصلة التشجيع ورفع التيفوهات، والتغني بالأجنبي، والانخراط في معارك «البراني» التي لا عير لنا فيها ولا نفير.

ذات يوم، قد يطول أجل الوصول إليه وقد يقصر، الله أعلم، سنفهم كلنا ما يفهمه الآن بعضنا فقط: الكوفي أشد كفرا ونفاقا، وأكثر خطورة على الوطن بسبب ولائه للجماعة مما نعتقد جميعا، ومن يعش... ير بكل اختصار.

□ المختار لغزيوي

larhzioui

ملحوظة

{ لا علاقة لها بما سبق }

ارتفاع الأسعار واختلال منظومة التسويق

□ حكيم بلمداحي

يواجه المغاربة منذ فترة غلاء مقيتا في أسعار الفواكه والخضروات أنهك جيوبهم، وأثر في ميزانياتهم. وقد شهد شهر رمضان واقعا صعبا بعضه غير مفهوم.

الارتفاع المثير في الأسعار، يثير قلق المستهلكين ويحيي النقاش حول اختلالات بنيوية في منظومة التسويق الفلاحي. سلسلة التسويق التي تطرح عدة أسئلة وتثير الكثير من الشبهات. فبينما تبدو بعض أسباب ارتفاع الأسعار موضوعية، ترتبط بعوامل العرض والطلب، فإن واقع السوق يكشف عن إشكالات أعمق تتجاوز التقلبات الطبيعية..

فمن الناحية النظرية، يفترض أن تتحكم وفرة الإنتاج أو ندرته في تحديد الأسعار، غير أن الممارسة الميدانية تظهر أن مسار الخضر من الحقول إلى موائد المستهلكين يمر عبر سلسلة معقدة من الوسطاء. هذه السلسلة تبدأ من الفلاح، لتصل إلى ما يعرف بـ«صاحب الشكارة»، قبل أن تمر عبر عدة حلقات أخرى من المضاربين وتجار الجملة، وصولا إلى البائع بالتقسيط. وخلال هذه الرحلة، تتضخم الأسعار بشكل مصطنع، لا يعكس دائما التكلفة الحقيقية للإنتاج أو وضعية السوق المحلية.

هذا التضخم غير المبرر يطرح تساؤلات حول شفافية السوق، خاصة أن الفلاح، باعتباره الحلقة الأضعف، لا يستفيد غالبا من هذه الزيادات، في حين يتحمل المستهلك العبء الأكبر. كما أن تعدد المتدخلين في سلسلة التوزيع يفتح الباب أمام ممارسات احتكارية ومضاربات تساهم في رفع الأسعار دون مبرر اقتصادي واضح.

إلى جانب ذلك، يبرز خلل آخر يتمثل في عدم التوازن بين تلبية حاجيات السوق الداخلية وتوجيه جزء مهم من الإنتاج نحو التصدير. ففي فترات معينة، يؤدي التركيز على الأسواق الخارجية إلى تقليص العرض محليا، ما ينعكس مباشرة على الأسعار ويزيد من معاناة المواطنين.

أمام هذا الوضع، تبرز الحاجة الملحة إلى تدخل حكومي حازم يهدف إلى إعادة تنظيم السوق وضمان شفافيته. الخلل الأول الذي يجب على الحكومة معالجته، ببرنامج ورؤية متكاملة، هو تقليص عدد الوسطاء، وضبط سلسلة التوزيع بشكل واضح ومحدد، بما يضمن وصول المنتجات من الفلاح إلى المستهلك بأقل عدد ممكن من المتدخلين.

كما أن محاربة المضاربات تظل أولوية قصوى، عبر تفعيل آليات المراقبة والزجر، ووضع قوانين صارمة تحد من التلاعب بالأسعار. وفي هذا السياق، يبرز مطلب إحداث المجلس الأعلى للمستهلك كضرورة ملحة، ليضطلع بدور أساسي في حماية القدرة الشرائية للمواطنين، وتتبع تحولات السوق، والترافع من أجل سياسات عادلة ومنصفة.

إن معالجة غلاء أسعار الخضر لا يمكن أن تتم عبر حلول ظرفية، بل تستدعي إصلاحا شاملا لمنظومة التسويق، يحقق التوازن بين مصلحة الفلاح، وحقوق المستهلك، ومتطلبات الاقتصاد الوطني. وهذا الأمر يبقى عالقا يتطلب تدخلا حقيقيا بنظرة شمولية تتماشى مع التطور الحاصل في سلسلة التسويق والتوزيع.

لا شك أن التشخيص موجود وقد نبه إليه المهنيون والمتدخلون منذ مدة. كما أن السلوكات التي تمس بوضعية السوق يعرفها المهنيون، وتمارس داخل أسواق الجملة وفي حواشيها، وأبسط موزع أو بائع يعرف ما يجري. ومن هنا يجب أن تنطلق العملية من أجل حماية السوق وحماية المستهلك وحماية السلم الاجتماعي.